

## دور السياسات الائتمانية في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار دراسة تحليلية في المصارف الخاصة السورية

الدكتور نهاد حيدر<sup>(\*)</sup>

### الملخص:

هدف البحث إلى تحديد دور السياسات الائتمانية (أنواع التمويل والاستثمار، أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة وحسب القطاع) في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، وذلك في عينة من المصارف الخاصة السورية (بنك بيبيلوس، بنك سورية والمهجر).

لتحقيق أهداف البحث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والابحاث والرسائل الجامعية، وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث، وأيضاً اعتمد على البيانات الأولية من خلال الموقع الرسمي لعينة المصارف والموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية والمبينة في الإفصاحات الصادرة عن المصارف الخاصة السورية المتمثلة بالقوائم المالية المنشورة،

تم استخلاص النتائج باستخدام برنامج تحليل البيانات (SPSS 25)، من خلال الأدوات الإحصائية معامل الارتباط سبيرمان، والإحصاءات الوصفية، والاحصاءات التحليلية باستخدام تحليل الانحدار البسيط ومستوى الدلالة 0.05

أشارت نتائج البحث إلى عدم وجود دلالة إحصائية بين السياسات الائتمانية من جهة، وقرارات التمويل والاستثمار من جهة أخرى للحفاظ على السيولة والربحية. حيث تبين أن المصارف محل الدراسة قد ركزت على التسهيلات قصيرة الأجل، واهتمت بالتسهيلات للشركات الكبرى، وكان القطاع المالي هو القطاع الجاذب للمصارف.

**كلمات مفتاحية:** سياسات ائتمانية، تمويل، مصارف، قرارات تمويل، قرارات استثمار، بنك بيبيلوس، بنك سورية والمهجر.

<sup>(\*)</sup> مدرس، قسم التمويل والمصارف، كلية الأعمال والإدارة، جامعة القلمون الخاصة، دير عطية، سورية.

## **The role of credit policies in rationalizing decisions finance and investment (An analytical study in the Syrian private banks)**

Dr. Nehad Haidar- Instructor- Department of Finance and Banking,  
Faculty of Business and Management, University Of Kalamoon-

### **Abstract**

The aim of the research is to determine the role of credit policies (types of financing and investment, types of fields and economic activities by entity and by sector) in rationalizing financing and investment decisions, in a sample of Syrian private banks (Byblos Bank, Bank of Syria and Overseas).

To achieve the objectives of the research, the researcher followed the descriptive analytical approach, and relied on secondary data represented in books, studies, research and university theses, with the aim of setting the theoretical framework for the research, and also relied on primary data through the official website of the sample banks and the official website of the Damascus Securities Exchange and shown in the disclosures issued by Syrian private banks represented by the published financial statements,

The results were extracted using the data analysis program (SPSS 25), through the statistical tools Spearman correlation coefficient, descriptive statistics, and analytical statistics using simple regression analysis and significance level 0.05.

The results of the research indicated that there is no statistical significance between credit policies on the one hand, and financing and investment decisions on the other hand, to maintain liquidity and profitability. It was found that the banks under study focused on short-term facilities, and paid attention to facilities for large companies, and the financial sector was the attractive sector for banks.

### **Key Words:**

Credit Policies, Financing, Banks, Financing decisions, Investment decisions, Byblos Bank, Bank of Syria and Overseas.

**مقدمة:**

يعد الائتمان المصرفي نشاطاً في غاية الأهمية بالنسبة للمصارف، فمن خلاله يمكن أن يحصل المصرف على أكبر مصدر من الأرباح، ولكنه في الوقت ذاته يتمتع بمخاطر عالية إن لم يستخدم بالطريقة السليمة، حيث أن التنوع في التمويل المصرفي يشكل مصدراً هاماً في الإيرادات المصرفية كما يشكل عاملاً مخففاً للمخاطر المصرفية، وهذا يترك أثراً هامة في الاقتصاد الوطني، وتعتبر السياسة الائتمانية في المصرف هي التي تحدد مدى نجاح قرارات التمويل والاستثمار.

يقوم البحث على دراسة الأثر الذي يظهر في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، من خلال الدور الذي تلعبه السياسة الائتمانية، واعتمد البحث في إظهار الأثر على صافي التدفقات النقدية من كل من الأنشطة التمويلية والتشغيلية والاستثمارية وتأثيرات تغيرات أسعار الصرف.

تلعب السياسات الائتمانية بجميع مكوناتها، الدور الأبرز والفاعل في نتائج نشاط المصرف المتمثلة بالدرجة الأولى في التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف وصافي الأرباح، وبما يمكنها من القيام بالدور المطلوب منها وفق القواعد والأسس التي تضمن سلامة مراكزها المالية وضمان حقوق المتعاملين معها، مما يجعل عملياتها أكثر كفاءة، ومما يجعلها في وضع قادر على مواجهة آثار التحديات التي يمكن أن تواجه عملها.

**مشكلة البحث:**

إن وجود سياسات ائتمانية في المصرف تتناسب وتتلاءم مع صعوبات ومخاطر عمليات التمويل والاستثمار، هو الذي يحدد ويؤثر في المؤشرات المالية وفي تقييم أداء المصرف.

من هنا يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

- ما هو دور السياسات الائتمانية في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة؟

وتتفرع عن هذه المشكلة التساؤلات الآتية:

1. ماهو دور أنواع التمويل والاستثمار في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة؟
2. ماهو دور أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية الممولة حسب الجهة في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة؟
3. ماهو دور أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية الممولة حسب القطاع في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة؟

#### أهمية البحث:

##### الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية من كونه يقدم إطار نظري مناسب عن متغيرات البحث (السياسة الائتمانية، وقرارات التمويل والاستثمار)

##### الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية للبحث من خلال إعطائها تحليلاً للتغيرات في قرارات التمويل والاستثمار، ولتبيين الآلية أو الدور الذي تلعبه السياسة الائتمانية في توجيه وترشيد تلك القرارات، كما تتمثل أهمية البحث العملية من خلال التوصيات التي أوصى بها الباحث في نهاية البحث، والتي في حال تم الأخذ بها من قبل المصارف محل الدراسة يمكن أن تساهم في زيادة واضحة في إيرادات المصرف ورفع قيمته السوقية.

#### أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- أ. تحديد دور السياسات الائتمانية في المصارف في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار.
- ب. تحديد دور أنواع التمويل والاستثمار التي يقدمها المصرف في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار.
- ج. تحديد دور أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار.

د. الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم في توجيه سياسات الائتمان المصرفية وتحسن من عملية اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار.

### فرضيات البحث:

- انطلاقاً من مشكلة البحث، يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:
- 1) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع التمويل والاستثمار على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة.
  - 2) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية الممولة حسب الجهة على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة.
  - 3) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية الممولة حسب القطاع على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة.

### الدراسات السابقة:

#### الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة الدغيم وآخرون، عام 2006 بعنوان: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي - دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي السوري: هدف البحث إلى التعرف على الأسس التي يقوم عليها منح الائتمان المصرفي، وأهمية متابعة وضع العميل المقترض إلى ما بعد منح الائتمان، وذلك بهدف التأكد من قدرته على سداد المستحق عليه، ولتجنب مخاطر القروض المتعثرة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر والأبحاث السابقة وكذلك جمع الملاحظات والبيانات وتحليلها بالأسلوب المناسب، وتوصل البحث إلى أن المصرف لا يقوم بالإجراءات التحليلية المطلوبة لتحديد المخاطر المرافقة لعمليات منح القروض، وأن التركيز يتم على الضمانات المادية أكثر من التركيز على مصادر السداد ضماناً للائتمان.

## 2. دراسة الخلف، اسمهان وآخرون عام 2011 بعنوان: أثر السياسات الائتمانية في تحسين كفاءة ادارة مخاطر الائتمان المصرفي-دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري-

ناقش البحث الدور الذي تلعبه السياسة الائتمانية في تحسين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان، والتأكد من مدى مراعاة المصرف التجاري السوري لعناصر السياسة الائتمانية في عملية منح الائتمان. اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبيان، حيث تم توزيع استبانة على العاملين في عدة فروع للمصرف التجاري السوري. وخلص الباحث إلى أنه يوجد أثر معنوي للسياسات الائتمانية على كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان.

## 3. دراسة الأحمد، فهد عام 2013 بعنوان: دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل-الكويت (2013):

هدف البحث إلى توفير معايير فنية واقتصادية مالية يتم الاسترشاد بها في صناعة قرار الاستثمار. ومن الملاحظ في هذا الخصوص انه يصعب إيجاد منهج وحيد قابل للتعميم على كافة الحالات لما لصناعة كل قرار استثماري من خصوصية. وقام هذا البحث على تبني المنهج الاستنباطي في تحديد أدوات ووسائل الإستثمار في المشروعات الجديدة، وتوظيف هذه الأدوات وإنصهارها مع جوانب القرار المختلفة، وتوصل البحث إلى أن التدفقات النقدية الداخلة وصافي التدفقات النقدية يتأثران بمجمل السياسات المختلفة المتبعة داخل المشروع. ولذلك، فإن تفاعل هذه السياسات وسلامة إدارتها يمثلان العمود الفقري لنجاح المشروع أو فشله.

## 4. دراسة الصطوف، وعثمان. عام 2013 بعنوان: دور السياسة الائتمانية في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني في سورية:

هدف البحث إلى إيضاح أهمية السياسة الائتمانية في تمويل الاقتصاد الوطني، من خلال اظهار أنماط السياسة الائتمانية ومرونتها في التأثير على مفاصل الاقتصاد الوطني، وإظهار مرونة السياسة الائتمانية لاحتياجات النمو الاقتصادي من حيث الكم والنوع. وقام هذا البحث بتابع منهج المسح الاحصائي والمنهج الوصفي التحليلي لإظهار أسس ومكونات السياسة الائتمانية وكذلك المنهج التحليلي لإجراء تحليل لاستجابة

المصارف السورية لتغير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني في سورية. وتوصل البحث إلى أن هناك تفاوت في استجابتها لتغير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وأن توزع المصارف العاملة في سورية وفروعها من الانتشار الجغرافي غير متناسب مع عدد السكان ومساحة سورية.

#### 5. دراسة سعيد، مجدولين. عام 2016 بعنوان: دور السياسة الائتمانية في إدارة الائتمان المصرفي بالتطبيق على المصرف الأهلي اليمني:

هدف البحث إلى التعرف على دور السياسة الائتمانية في إدارة الائتمان المصرفي بالتطبيق على المصرف الأهلي اليمني. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفه. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها، أن السياسة الائتمانية في المصرف الأهلي اليمني متحفظة حيث يعمل المصرف على الحد من المخاطر من خلال الاستثمار الكبير في أدوات الخزانة والأوراق المالية.

#### 6. دراسة السبهان وآخرون، عام 2018 بعنوان: تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي: دراسة حالة في مصرف الخليج التجاري-العراق:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الائتمانية المطبقة في مصرف الخليج التجاري، والتعرف على أهم خصائصها، وتحديد مدى تأثيرها على أداء المصرف المالي، واعتمد البحث في الوصول إلى هدفه على المنهج التحليلي الاحصائي لسلسلة بيانات تاريخية للمصرف. وقد بينت الدراسة إن المصرف يمتلك سياسة ائتمانية تصاغ وفق تعليمات وتشريعات ومتطلبات المصرف المركزي العراقي وضمن اللائحة الإرشادية والقوانين الصادرة عنه، ومع ذلك لم ترتق للمستوى المطلوب في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي، وإن السياسة الائتمانية تؤثر على الأداء المالي للمصرف.

وقد بين البحث إن أهم الخصائص التي تتميز بها السياسة الائتمانية للمصرف بأنها سياسة متشددة ومتحفظة إلى حد ما، وذلك لأنها بالرغم من ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لديها إلا إنها متحفظة في منح الائتمان الذي ينتج عنه سيولة مرتفعة تفوق النسب المعيارية (30%) وتشير إلى وجود موارد مالية معطلة لا تتوافر لها فرص الائتمان والاستثمار المناسب. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن السياسة الائتمانية بحكم النتائج

التي توصل إليها البحث لم ترتق إلى المستوى المطلوب وهذا له تأثير مباشر على أداء المصرف المالي.

### الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1. دراسة Josh Ryan عام 2021، بعنوان: Credit policy and the 'debt shift' in advanced economies

#### سياسة الائتمان و"تحول الديون" في الاقتصادات المتقدمة

هدف البحث إلى تتبع إعادة تشكيل السياسات الائتمانية الأوسع الموجهة نحو السوق منذ الثمانينيات. وقد شمل سياسات ملكية المنازل لصالح أسواق الرهن العقاري. وفحص العلاقة التجريبية بين سياسة الائتمان وتخصيص الائتمان في الفترة 1973-2005 لـ 17 اقتصاداً متقدماً. مع الأخذ في الاعتبار التكامل المشترك، واعتمد البحث على المنهج التحليلي والاحصائي باستخدام برنامج Excel وتوصل البحث إلى أن تراجع سياسات الائتمان يرتبط بشكل كبير بحصة أقل من الإقراض للشركات غير المالية. وأن البنوك المركزية في الأسواق الناشئة فقط هي التي تنفذ سياسات توجيه الائتمان الأخضر، كما توصل البحث إلى أنه قد تنظر البنوك التجارية إلى سياسات الائتمان على أنها تهديد لنماذج أعمالها - التي أصبحت تعتمد على الائتمان القائم على الضمانات.

2. دراسة Lingge Zhao عام 2022 بعنوان: Corporate value and trade-credit policies: evidence from China

#### قيمة الشركات وسياسات الائتمان التجاري: دليل من الصين

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين قيمة المؤسسة واستراتيجيات الائتمان التجاري. أي فيما إذا كانت قيمة المؤسسة تؤثر على سياسات الائتمان التجاري، واستكشفت كيف ترفع قيمة المؤسسة من القدرة على إنتاج إمدادات الائتمان التجاري من ناحية وتقلل من الاستخدام الزائد للائتمانات التجارية من الموردين من ناحية أخرى. وتم استخدام المنهج التحليلي الاحصائي في البحث. وخلص البحث إلى أن قيمة المشروع لها تأثير إيجابي على الائتمان التجاري، وأن التأثير المذكور أكثر وضوحاً في الشركات المملوكة للدولة، مما يكشف عن دور حاسم في زيادة رأس المال. تظهر التحليلات الإضافية أن الشركات المساهمة من المرجح أن تستغل قيمة الشركة في إدارة الائتمان التجاري. ويشير الجانب



الجزئي من هذه الدراسة إلى أن قيمة المؤسسة يمكن أن تسمح للمديرين بتشكيل استراتيجيات تنافسية غير سعرية، كما أنها تقدم حوافز للحفاظ على الركود المالي.

### أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تهتم في مسألة ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، والتعرف على العوامل المؤثرة فيها من مكونات السياسة الائتمانية أو غيرها،

في حين تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث أنها قد اختارت من مكونات السياسة الائتمانية أنواع التمويل والاستثمار، وأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية في حين اختارت الدراسات السابقة مكونات أخرى من مكونات السياسة الائتمانية مثل تحليل النشاط الائتماني، إجراءات وشروط ومعايير منح الائتمان. كما أن هناك دراسات قد اختارت دراسة العلاقة بين السياسة الائتمانية والاقتصاد الكلي.

### الإطار النظري للبحث:

#### مقدمة:

#### أولاً- مفهوم السياسة الائتمانية:

تعتمد المصارف على نشاطها من خلال السياسات والاجراءات الدقيقة والواضحة التي تستخدمها في توجيه أدائها المصرفي، ومن أهم هذه السياسات هي السياسة الائتمانية.

تعرف السياسة الائتمانية على أنها "مجموعة من الأسس والمعايير والشروط، التي يحددها المصرف المركزي لإدارة محافظ الائتمان، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، بأعلى ربحية ممكنة، وأقل درجة من المخاطر (ARINDNA,2009).

كما تعرف السياسة الائتمانية بأنها الإطار العام الذي يضمن مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن اقراضها وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع التسهيلات (قلاع، 2003).

ويرى الباحث أن السياسات الائتمانية هي تلك الحدود التي يضعها المصرف وتلتزم بها إدارة الائتمان في المصرف بحيث تكفل تحقيق عناصر الربحية والسيولة والأمان للمصرف".

ثانياً- أهداف السياسات الائتمانية:

تهدف إدارة المصرف من خلال السياسات الائتمانية التي تعتمدها إلى تحقيق التوازن بين المخاطر المحتملة والمكاسب المتوقعة، وحيث إن فشل قرارات التمويل والاستثمار يؤدي إلى فقدان الثقة بالمصارف، وينعكس على شكل طفرات سلبية تصيب الاقتصاد. مما يؤدي إلى أزمات مالية وأعباء وديون كبيرة، وخاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يترك آثاراً طويلة الأجل، كما قد تؤدي إلى انهيارات اجتماعية أسوأ، ولاسيما لجهة التفاوت في الدخل والثروة. (Josh Ryan,2021)، وعليه تهدف السياسة الائتمانية عموماً إلى (ANTHONY,2004):

- أ. تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية.
- ب. وضع أسس منح الائتمان ومدته وتحصيله بهدف ضبط عملية المنح، وتخفيف مخاطر الائتمان.
- ج. تسعى السياسة الائتمانية إلى تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر.
- د. التوافق مع الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية العامة في الدولة .
- هـ. إيجاد القدر الكافي من التنسيق والثقة والفهم المشترك بين العاملين في إدارة المصرف، وذلك لمنع تضارب الآراء في مجال اتخاذ القرارات الائتمانية (رحيم، 2008).

ثالثاً- عناصر السياسة الائتمانية:

تتجلى عناصر السياسة الائتمانية في الآتي (السيسي، 2004) (MANICKARAJ,2008) (عقل، 2006):

1. **عصر الانتشار:** أي القطاعات والأنشطة التي يخدمها المصرف في مجال التسهيلات، الائتمانية: حيث لا بد للمصرف عند منحه الائتمان من أن يشارك في العملية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمته في تنفيذ السياسات والتوجهات التنموية من خلال مشاركته في الأنشطة التجارية أو الخدمية أو الصناعية أو

- الزراعية وذلك في اطار التوجهات التي تتضمنها سياسته الائتمانية بعد مراعات طبيعة النشاط النوعي للمصرف ومدى انتشار فروع المصرف وكذلك حجم الموارد المالية للمصرف ومدى آجال ودائعه..
2. **عنصر الأمان:** إذ لا بد للمصرف أن يتأكد من أن أموال المودعين سيتم توظيفها بشكل سليم يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب.
3. **عنصر الربحية:** إذ أن لكل نشاط اقتصادي مخاطر معينة ينبغي أن يكون هناك أرباح تغطي تلك المخاطر، وأن تزيد عن التكاليف التي تتحملها المصارف نتيجة تقديم خدماتها وبالتالي لا بد من أخذ عنصر الربحية بعين الاعتبار عند وضع السياسة الائتمانية وإعطائه أهمية كبيرة.
4. **عنصر السيولة:** حيث يجب على المصارف أن تحتفظ بقدر معين من السيولة لكي تحفظ للمودعين حقهم في الحصول على أموالهم عند الطلب وكذلك لمواجهة حركات السحب العادية وغير العادية كما أن المصرف يحتاج إلى استثمار جزء من الفائض في الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف الأخرى، أو أرصدة لدى المصرف المركزي.
5. **عنصر التناسب:** أي التوافق في حركة نمو أنشطة المصرف إذ ينبغي أن لا يكون هناك نمو لنشاط معين على حساب نشاط آخر بشكل يؤثر على الخطة الموضوعة لنمو المصرف.

#### رابعاً- مكونات السياسة الائتمانية:

تمثل السياسات الائتمانية الحد الأدنى الواجب التقيد به من قبل إدارة أي مصرف، ولا يوجد سياسة ائتمانية موحدة لدجي المصرف نظراً لاختلاف طبيعة نشاط المصرف وأهدافها وحجمها وعمق خبراتها، فضلاً عن اختلاف العوامل التي تؤثر في نشاط كل مصرف وسياساته. إلا أن مكونات السياسات الائتمانية لا وجود لاختلاف حولها من حيث العناوين (الألفي، 1997)، وتتكون السياسة الائتمانية من الآتي (MANICKARAJ,2008) (هندي، 2003) (الزبيدي، 2002):

أ. **النطاق الجغرافي:** حيث تتأثر أهداف وطبيعة نشاط المصرف بدرجة كبيرة في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، كما أن لطبيعة نشاط المصرف تأثيراً كبيراً في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط المصرف جنباً إلى جنب مع الأوضاع والبيئة الاقتصادية كعامل مؤثر في تحديد النطاق لنشاط المصرف الذي تمليه الدورة الاقتصادية في زمن الانتعاش أو زمن الركود، حيث تتأثر خطط توسع المصرف بهذه الأوضاع، كما يتوقف الانتشار الجغرافي على عامل قدرة المصرف على متابعة القروض.

ب. **المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف:** حيث تحدد السياسات الائتمانية المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع (صناعة، زراعة، سياحة، خدمات، جهات حكومية....) والتي تراها مناسبة لتوجهات إدارة المصرف والتي تتوفر فيها عناصر الأمان والربحية، كما يمكن أن تقسم حسب الجهة (أفراد، عقارات، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، شركات كبرى).

ج. **تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف:** تتضمن السياسات الائتمانية محفظة متنوعة من القروض والاستثمار (التسهيلات الائتمانية، نقد لدى المركزي، أرصدة لدى المصارف، ايداعات لدى المصارف، ...)، تتفاوت بين تحقيق الربحية والمحافظة على السيولة، ضمن درجة المخاطرة المرافقة للائتمان، وهي تشكل الجزء الرئيس والأساس والأكبر من التوظيفات، بينما يمثل الاستثمار في الأوراق التجارية والمالية الجزء الأقل جذباً في توظيفات المصارف.

د. **تحديد أنواع الضمانات والنسب التسليفية لها:** لا يقدم الائتمان إلا بضمانات عينية أو نقدية أو كفالات شخصية، فالضمان يقلل من مخاطر الائتمان، وتختلف أهمية نوع الضمانات تبعاً للمصرف والبيئة المحيطة والاقتصاد.

هـ. **تحديد إجراءات وشروط ومعايير منح الائتمان:** وهي الخطوات التفصيلية والأساليب التحليلية الفنية المحددة في إطار تنفيذ السياسة الائتمانية للمصرف، وهي إجراءات مرحلية تتعامل مع العملية الائتمانية من بدايتها بطلب العميل للتسهيلات ومروراً بمراحلها المختلفة وحتى نهايتها حتى قيام العميل بسداد الائتمان والفوائد للمصرف.

و. تحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض.

ز. تحديد حدود التركيز الائتماني.

- ح. تسعير الفائدة على القروض والمصرفيات الإدارية.  
 ط. تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية.  
 ي. تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة.  
 ك. دليل التعامل مع المصرف وإجراءات الحصول على الائتمان.  
 وقد اعتمد البحث المكونين الثاني والثالث كما وردا في القوائم المالية للمصارف عينة البحث، وهما من المكونات الهامة والأكثر اهتماماً من قبل الأبحاث العلمية.

#### خامساً- العوامل المؤثرة في السياسات الائتمانية:

تتنوع العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية، فمنها ما يخص كل مصرف وسياساته على حدا ومنها ما يخص البلد والسياسات العامة والحالة الاقتصادية الراهنة، وبالتالي يمكن تلخيص تلك العوامل بما يلي(الشنباري، 2006) (فولكرتس، 1998) (الخليل، 2004):

1. **حجم ومكونات رأس مال المصرف:** إذ يؤثر حجم رأس مال المصرف وما يضمه من حقوق ملكية على السياسة الائتمانية ويلعب دوراً هاماً في رسم السياسات الائتمانية ووضع الخطوط العريضة لها.
2. **درجة المخاطرة والربحية المرتبطة بأنواع القروض:** حيث أن لكل نشاط اقتصادي درجة معينة من المخاطرة تقابلها ربحية معينة لهذا النشاط وبالتالي فان اختلاف درجة المخاطرة والربحية بين أنواع القروض والائتمان يؤثر على السياسات الائتمانية
3. **حجم ومكونات الودائع:** حيث أن حجم الأموال المودعة بالمصرف وطبيعتها تؤثر على السياسة الائتمانية فتجعلها منفتحة ومشجعة على الإقراض إذا كان حجم الودائع كبيراً أو كانت ودايع طويلة الأجل مثلاً أو يجعلها متشددة في حال كان حجم الأموال المودعة ليس كبيراً.
4. **الظروف الاقتصادية:** أي المناخ الاقتصادي المحيط وما يعكسه من ازدهار أو ركود في الحالة الاقتصادية، إضافة الى مستويات التضخم والبطالة والنمو، والتي تؤثر على السياسة الائتمانية لدى المصارف.

5. السياسات النقدية والمالية التي تضعها السلطات المختصة: إذ لا يمكن تجاهل القرارات المالية والنقدية التي تصدرها السلطات المالية والنقدية والمتمثلة بالمصارف المركزية والتي تؤثر بشكل واضح على السياسات الائتمانية سواء من حيث أسعار الفائدة أو معدلات الصرف أو قرارات التمويل التجاري وغيرها من القوانين الناظمة لعمل المصارف.

6. قدرة وخبرة العاملين بالمصرف: حيث تلعب الموارد البشرية في المصرف دوراً هاماً في وضع وتنفيذ السياسات الائتمانية وبالتالي يجب أن تكون مدربة ومؤهلة وكذلك لديها الخبرة والاستقرار الصحيح للظروف الحالية للمصرف لتتمكن من وضع السياسات الصحيحة للمستقبل.

7. الحاجات الائتمانية للمجتمع: حيث يبرز في كل مجتمع قصور أو حاجة لتمويل نشاط معين أو قطاع معين وبالتالي ينبغي أن ينعكس ذلك على السياسات الائتمانية بشكل يلبي احتياجات المجتمع وتمويل النشاطات والقطاعات التي يطلبها.

سادساً- قرارات التمويل والاستثمار:

تعريف التمويل والاستثمار:

تحصل المصارف على إيراداتها نتيجة قراراتها التمويلية والتشغيلية والاستثمارية، والتي تتكون من العديد من الخدمات المصرفية أهمها: التسهيلات الائتمانية (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) وقروض التجزئة، بالإضافة إلى خدمات مصرفية عامة من حسابات جارية، ودائع لأجل، إصدار وتحصيل شيكات، اعتمادات مستندية، بوالص شحن، إصدار كفالات. كما يمكن للمصارف أن تستثمر الفائض النقدي المتوفر لديها في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع (الأنصاري، 2006) (الحنوي واسماعيل، 2019).

استناداً إلى ما سبق ذكره، يعرف التمويل والاستثمار هو علم وفن إدارة المال، فهو على المستوى الفردي مرتبط بالقرارات الفردية مثل حجم الانفاق على المستوى الشخصي، وعلى مستوى منشآت الأعمال فالتمويل مرتبط بقرارات المشروع مثل: ماهي مصادر تمويل المشروع؟ ماهي أوجه الاستثمار في المشروع؟... الخ فالتمويل يؤثر في جميع الأنشطة التي يقوم به المشروع، وإن الفشل في إدارة المال قد يكون أحد الأسباب الرئيسية

التي تؤدي إلى فشل المشروعات. وعملياً يتم قياس كفاءة إدارة المال من خلال صافي التدفقات النقدية، وهو الذي يوفر النقدية للمشروع (الصادي وعبد الرحمن، 2019).

#### أهداف التمويل والاستثمار:

تتعدد أهداف التمويل والاستثمار في المصارف، تبعاً لحجم المصرف وتوجهات إدارته والبيئة التي يعمل فيها، إلا أنه يمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي (الجزيري، 2003):

1. تعظيم ثروة حملة الاسهم أو المالكين للمصارف:
2. تعظيم الربحية وتحقيق السيولة في المصرف.
3. تحقيق الثقة لدى المودعين والمقترضين والجمهور.
4. تحقيق متطلبات أصحاب المصالح.
5. المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للمشروع.

#### الإطار العملي للبحث:

#### مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: المصارف الخاصة التقليدية السورية.

عينة البحث: بنك بيبيلوس، بنك سورية والمهجر. وتم اختيار هذين المصرفين لكونهما بدأ نشاطهما في فترة متقاربة.

#### منهجية البحث والأدوات الإحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحث على البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والابحاث والرسائل الجامعية، وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث. وأيضاً اعتمد على البيانات الأولية من خلال الموقع الرسمي لعينة المصارف والموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية والمبينة في الإفصاحات الصادرة عن المصارف الخاصة السورية المتمثلة بالقوائم المالية المنشورة،

تم استخلاص النتائج باستخدام برنامج تحليل البيانات (SPSS 25)، من خلال الأدوات الإحصائية الآتية:

▪ **معامل الارتباط سبيرمان:** تم استخدامه للتأكد من صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي والعلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

▪ **الإحصائيات الوصفية:** لعرض خصائص متغيرات الدراسة، من خلال استخدام مايلي:

- النسبة المئوية: تم استخدامها لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لمتغيرات الدراسة.  
- المتوسط الحسابي: استخدم كأبرز مقاييس النزعة المركزية وأكثرها شيوعاً واستخداماً.

- الانحراف المعياري: تم استخدامه كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في قيم متغيرات الدراسة عن وسطها الحسابي.

#### ▪ **الإحصائيات التحليلية:**

- تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) واختبار ستودنت حول الوسط الحسابي (One-Sample-Test) لاختبار الفرضيات الفرعية وذلك لقياس أثر كل متغير مستقل على حدة على المتغير التابع.

- مستوى الدلالة (a): تم اعتماد (0.05) كحد أعلى لمستوى الدلالة المعنوية وعليه إذا كان مستوى الدلالة (0.05) فأقل فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أما إذا بلغ مستوى الدلالة أكبر من (0.05) فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

#### **متغيرات الدراسة:**

يمكن تمثيل متغيرات الدراسة وفق الآتي:

**المتغير المستقل:** أنواع التمويل والاستثمار (نقد وأرصدة لدى المركزي، ايداعات لدى المصارف، أرصدة لدى المصارف، صافي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة، ...)، أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية **حسب الجهة** (الأفراد، القروض العقارية، الشركات الكبرى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ...)، أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية **حسب القطاع** (مالي، صناعة، تجارة، عقارات، زراعة، أفراد-خدمات، ...).

**المتغير التابع:** ترشيد قرارات التمويل والاستثمار (النقد وما في حكمه والمتمثل في مجموع صافي التدفقات النقدية من كل من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية)



**اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع التمويل والاستثمار على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة. ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً بتحليل الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل للدراسة، والمتمثل بأنواع التمويل والاستثمار، وبين المتغير التابع للدراسة، والمتمثل بترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (1): معامل الارتباط ومعامل التحديد لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.518 <sup>a</sup>	.268	.302	137.48420
a. Predictors: (Constant), أنواع التمويل والاستثمار				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

نلاحظ من الجدول (1) أن معامل الارتباط بلغ (0.518) وهو يدل على ارتباط طردي وضعيف بين المتغير المستقل (أنواع التمويل والاستثمار) وبين المتغير التابع (ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل) في المصارف محل الدراسة، وكذلك بلغ معامل التحديد (0.268) وهو يدل على أن (27%) من تغيرات المتغير التابع (ترشيد قرارات التمويل والاستثمار) تتبع لتغيرات المتغير المستقل (أنواع التمويل والاستثمار). ممّا يعني أن أنواع الاستثمار والتمويل قادرة على تفسير فقط (27%) من التغيرات في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل في المصارف محل الدراسة، وهو ما يعدّ مؤشراً غير جيد للتفسير.

ومن ثم قام الباحث بإجراء تحليل التباين لاختبار فرضية الدراسة في المصارف محل الدراسة:

الجدول (2): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة في المصارف محل الدراسة

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	41987.756	1	19526.346	1.649	.087 <sup>b</sup>
	Residual	114852.196	11	16835.918		
	Total	156839.952	12			

a. Dependent Variable: ترشيد قرارات التمويل والاستثمار  
b. Predictors: (Constant), أنواع التمويل والاستثمار

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

نلاحظ من الجدول (2) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.=0.087) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع التمويل والاستثمار على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة بين (2010-2021)، وهذا ما يؤكد صحة فرضية العدم.

وأخيراً قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط لأثر أنواع التمويل والاستثمار على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (3): تحليل الانحدار البسيط لأنواع التمويل والاستثمار على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة

Coefficients <sup>a</sup>						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	286.714	63.515		4.514	.004
	أنواع التمويل والاستثمار	4246.491	4928.019	.857	.862	.511

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

ومن خلال الجدول (3) نجد أن أنواع التمويل والاستثمار تؤثر بمقدار (4246.491) على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، مما يعني أن كل

زيادة في قيمة أنواع التمويل والاستثمار بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار بمقدار (4246.491) وحدة في المصارف محل الدراسة. كما نجد أن أنواع التمويل والاستثمار ليس لها دلالة معنوية في هذا النموذج حسب قيمة  $t$  المحسوبة (0.862) والدلالة المعنوية (sig=0.511)، إذ أن دالة المعنوية ( $\text{sig}<0.05$ ). وهذا يدل على عدم وجود أثراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha<0.05$ ) لأنواع التمويل والاستثمار على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة بين (2010-2021)، وهو ما يؤكد للمرة الثانية صحة فرضية العدم.

وبناءً على نتائج الانحدار البسيط المبينة في الجدول (3) يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط على الشكل الآتي:

$$\text{ترشيد قرارات التمويل والاستثمار} = (286.714) + (4246.491) (\text{أنواع التمويل والاستثمار})$$

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha<0.05$ ) لأنواع التمويل والاستثمار على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2021.

**الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha<0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً بتحليل الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل، والمتمثل بأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة، والمتغير التابع للدراسة، والمتمثل بترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (4): معامل الارتباط ومعامل التحديد لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.289 <sup>a</sup>	.083	.194	257.41662
a. Predictors: (Constant), أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

نلاحظ من الجدول (4) أن معامل الارتباط بلغ (0.289) وهو يدل على ارتباط طردي وضعيف بين المتغير المستقل (أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة) وبين المتغير التابع (ترشيد قرارات التمويل والاستثمار) في المصارف محل الدراسة، وكذلك بلغ معامل التحديد (0.083) وهو يدل على أن (8%) من تغيرات المتغير التابع (ترشيد قرارات التمويل والاستثمار) تتبع لتغيرات المتغير المستقل (أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة). مما يعني أن أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة قادرة على تفسير فقط (8%) من التغيرات في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، وهو ما يعد مؤشراً غير جيد للتفسير. ومن ثم قام الباحث بإجراء تحليل التباين لاختبار فرضية الدراسة في المصارف محل الدراسة:

الجدول (5): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة في المصارف محل الدراسة  
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	52844.718	1	21719.354	1.982	.084 <sup>b</sup>
	Residual	495811.643	11	17561.926		
	Total	548656.361	12			
a. Dependent Variable: ترشيد قرارات التمويل والاستثمار						
b. Predictors: (Constant), أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة						

نلاحظ من الجدول (5) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.=0.084) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة على ترشيد قرارات

التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة بين (2010-2021)، وهذا ما يؤكد صحة فرضية العدم.

وأخيراً قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط لأثر أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (6): تحليل الانحدار البسيط لأثر أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	425.498	136.728		3.112	.016
	أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة	4659.628	7983.416	.764	.583	.652

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

ومن خلال الجدول (6) نجد أن أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة تؤثر بمقدار (4659.628) على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، مما يعني أن كل زيادة في قيمة أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار بمقدار (4659.628) وحدة في المصارف محل الدراسة. كما نجد أن أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة ليس لها دلالة معنوية في هذا النموذج حسب قيمة t المحسوبة (0.583) والدلالة المعنوية (sig=0.652)، إذ أن دالة المعنوية (sig<0.05). وهذا يدل على عدم وجود أثراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة بين (2010-2021)، وهو ما يؤكد للمرة الثانية صحة فرضية العدم.

وبناءً على نتائج الانحدار البسيط المبينة في الجدول (6) يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط على الشكل الآتي:

$$\text{ترشيد قرارات التمويل والاستثمار} = (425.498) + 4659.628 (\text{أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة})$$

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية **حسب الجهة** على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2021.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية **حسب القطاع** على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً بتحليل الارتباط بين المتغير المستقل، والمتمثل بأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية **حسب القطاع**، وبين المتغير التابع للدراسة، والمتمثل بترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (7): معامل الارتباط ومعامل التحديد لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.272 <sup>a</sup>	.074	.036	131.35781
a. Predictors: (Constant), أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية <b>حسب القطاع</b> , (Constant)				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

نلاحظ من الجدول (7) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.272) وهو يدل على ارتباط طردي وضعيف بين المتغير المستقل (أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية **حسب القطاع**) وبين المتغير التابع (ترشيد قرارات التمويل والاستثمار) في المصارف محل الدراسة. وكذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.074)، وهو ما يدل على أن تقريباً (7%) من تغيرات المتغير التابع (ترشيد قرارات التمويل والاستثمار) تتبع لتغيرات المتغير المستقل (أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية **حسب القطاع**). ممّا يعني أن أنواع

المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع قادرة على تفسير فقط (7%) من تغيرات في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، وهو ما يعد مؤشراً ضعيفاً للتفسير.

ومن ثم قام الباحث بإجراء تحليل التباين لاختبار فرضية الدراسة في المصارف محل الدراسة:

الجدول (8): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة في المصارف محل الدراسة المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	36492.626	1	36492.626	1.119	.337 <sup>b</sup>
	Residual	104264.179	11	13572.408		
	Total	140756.805	12			
a. Dependent Variable: ترشيد قرارات التمويل والاستثمار						
b. Predictors: (Constant), أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية <u>حسب القطاع</u> , (Constant)						

نلاحظ من الجدول (8) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.=0.337) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة بين (2010-2021)، وهذا ما يؤكد صحة فرضية العدم.

وأخيراً قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط لأثر أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (9): تحليل الانحدار البسيط لأثر أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	282.523	75.614		3.736	.003
	أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع	2564.371	4617.024	.639	.555	.523

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 25.

ومن خلال الجدول (9) نجد أن أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع تؤثر بمقدار (2564.371) على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة، مما يعني أن كل زيادة في قيمة أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار بمقدار (2564.371) وحدة في المصارف محل الدراسة. كما نجد أن أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع ليس لها دلالة معنوية في هذا النموذج حسب قيمة t المحسوبة (0.555) والدلالة المعنوية (sig=0.523)، إذ أن دالة المعنوية (sig<0.05). وهذا يدل على عدم وجود أثراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α<0.05) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة بين (2010-2021)، وهو ما يؤكد للمرة الثانية صحة فرضية العدم.

وبناءً على نتائج الانحدار البسيط المبينة في الجدول (9) يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط على الشكل الآتي:

$$\text{ترشيد قرارات التمويل والاستثمار} = (282.523) + (2564.371) \text{ (أنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع)}$$

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α<0.05) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2021.



## نتائج البحث:

توصّل الباحث في نهاية البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع التمويل والاستثمار على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2021.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2021.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأنواع المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع على ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المصارف محل الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2021.
- 4- تعرضت المصارف الخاصة التقليدية السورية لتقلبات في أنواع التسهيلات الممنوحة بسبب الأزمة التي مرت بها البلاد، مما جعلها تتجه نحو التسهيلات قصيرة الأجل حصراً رغم ضعف العائد منها.
- 5- ركزت المصارف الخاصة محل الدراسة على أنواع التسهيلات وفق الآتي: ارصدة لدى المصارف، وإيداعات لدى المصارف. تلاهما نقد لدى المصرف المركزي، وجاء في المرتبة الأخيرة التسهيلات الائتمانية.
- 6- اهتمت المصارف محل الدراسة على المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب الجهة وفق الآتي: حصلت الشركات الكبرى على حصة كبيرة جداً من إجمالي التوظيفات وصلت إلى نسبة 99% عام 2019، وكانت حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقل في جميع السنوات محل الدراسة، إلا أنها هذه الحصة قد ارتفعت في السنتين الأخيرتين لتصل إلى 25% عام 2021

7- تركزت المجالات والأنشطة الاقتصادية حسب القطاع في لدى المصارف محل الدراسة على القطاع المالي وينسب عالية جداً تجاوزت 80% في جميع السنوات وهذا الاستنتاج يحاكي ويوافق الاستنتاج رقم 2.

8- تبين في البحث في بيانات المصارف محل الدراسة أن بند تأثيرات تغيرات سعر الصرف كانت هي العنصر الأهم في تكوين المتغير التابع (ترشيد قرارات التمويل والاستثمار) في حين تراوحت وينسب متفاوتة وقليلة التأثيرات في بنود صافي التدفقات النقدية من كل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

### التوصيات:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، وعلى اعتبار أن السياسة الائتمانية هي جزء هام من نظام عمل المصرف، وعلى اعتبار أن قرارات التمويل والاستثمار هي المصدر الأكبر لإيرادات وأرباح المصرف، وأنه وبعد ظهور بوادر تعافي الاقتصاد السورية من حالة الأزمة، فإن التوصيات ستعتمد على مسألة إعادة الثقة إلى جميع العلاقات بين مكونات الاقتصاد الوطني وقطاعاته، ولهذا الهدف، فإن الباحث يوصي:

1. وضع خطة تمويلية واستثمارية في قطاعات اقتصادية متنوعة ومرحة تركز على التنوع (محفظة تمويلية واستثمارية) في أنواع التسهيلات والاستثمارات مما يدعم إيرادات المصرف ويخفف من مخاطر الائتمان.

2. تشكيل محفظة تمويلية قطاعية في جميع أنواع قطاعات الاقتصاد الوطني، دعماً لخطط التنمية الاقتصادية للحكومة، مما يساهم في إنعاش القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الركيزة الأساسية في جميع اقتصاديات العالم.

3. دعم تمويل القطاع الزراعي (رغم ارتفاع مخاطره) كونه رافد كبير للقطاع الصناعي وللاقتصاد الوطني، ويوفر من عمليات الاستيراد مما يوفر بالقطع الأجنبي، من خلال منحه تمويل ميسر من حيث المدة والفائدة.
4. وضع خطة اقتصادية لتنشيط كامل الجغرافية السورية اقتصادياً مما يساهم في تحقيق إعادة توازن اقتصادي وجغرافي، من خلال إعادة رسم الخريطة الإنتاجية والاستثمارية في جميع المناطق ونشر الفروع والمكاتب المصرفية بالتوازي معها.
5. تعزيز التنافسية بين المصارف في جذب الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية قطاعياً وجغرافياً، وقبول تأسيس مصارف جديدة ضمن معايير عالمية، مما يشجع المنتجين في الاقتصاد الوطني على تطوير منتجاتهم بالتعاون مع الممول الذي يناسبهم.
6. تركيز المصارف على مصادر الأرباح الواردة من الاعتماد على التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية والاستثمارية بدلاً من الأرباح الواردة من تأثيرات أسعار الصرف، ويكون ذلك من خلال الاعتماد على التوصيات السابقة التي تشكل الهدف الرئيس من تأسيس المصارف.

## المراجع:

### المراجع العربية:

1. الأنصاري، أسامة. (2006)، الإدارة المالية والاستثمار، جامعة القاهرة.
2. الجزيري، خيرى. (2003)، التمويل الإداري: المفاهيم - الأدوات - الاطار العملي لاتخاذ القرارات المالية، جامعة القاهرة.
3. الأحمد، فهد. (2013)، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، مجلة الاقتصاد الجديد، الكويت، المجلد 4، العدد 1.
4. الحناوي، محمد صالح وآخرون. (2019). أساسيات الادارة المالية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة.
5. الخلف، اسمهان وآخرون، (2011). أثر السياسات الائتمانية في تحسين كفاءة ادارة مخاطر الائتمان المصرفي-دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة الفرات للدراسات والبحوث العلمية، المجلد3، العدد11.
6. الخليل، جاسر. (2004)، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية.
7. الدغيم وآخرون. (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي - دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3.
8. رحيم، حسين - سليم، حمود. (2008)، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، جامعة سكيكدة.
9. رمضان، زياد - جودة، محفوظ، (2000)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص65 .
10. الزبيدي، حمزة محمود، (2002) التحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

11. السبهان وآخرون. (2018)، تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي: دراسة حالة في مصرف الخليج التجاري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 49.
12. سعيد، مجدولين. (2016)، دور السياسة الائتمانية في إدارة الائتمان المصرفي بالتطبيق على المصرف الأهلي اليمني، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 17.
13. السيسي، صلاح الدين. (2004). قضايا مصرفية معاصرة، الائتمان المصرفي، الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، ط 1.
14. الشنباري، رامي هاشم. (2006). التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، اطروحة ماجستير، جامعة العالم الامريكية.
15. الصادي، حسن وآخرون. (2019). أساسيات التمويل، جامعة القاهرة، كلية التجارة.
16. الصطوف، وعثمان. (2013)، دور السياسة الائتمانية في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 1.
17. فولكرتس، ديفيد وآخرون. (1998) نحو إطار للاستقرار المالي - قسم الترجمة، صندوق النقد الدولي.
18. قلاع، حسن- الدوري، مؤيد. (2003). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجية معاصرة، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ط2.
19. الألفي، أحمد. (1997). الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية.
20. مفلح، عقل، (2006)، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.
21. هندي، منير، (2003). الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط5.

22. التقارير السنوية لبنك بيبيلوس من من العام 2011 وحتى العام 2021.
23. التقارير السنوية لبنك سورية والمهجر من من العام 2011 وحتى العام 2021.
24. موقع سوق دمشق للأوراق المالية الرسمي.

#### المراجع الاجنبية:

1. ARINDNA, B. 2009. Modeling Credit Risk: Validation and Stress Testing, Tata Mc Graw Hill, New Delhi, India, p23.
2. ANTHONY, S. 2004 Financial Markets and Institutions. Tata McGraw Hill, New Delhi, India, P5.
3. Josh Ryan-Collins, Frank van Lerven, Lu Zhang ،2021 Credit policy and the ‘debt shift’ in advanced economies, Socio-Economic Review, *Oxford*, Volume 00, No.1,1-42.
4. Lingge Zhao, 2022. Corporate value and trade-credit policies: evidence from China, Journal of Applied Economics, Volume 25, Issue 1.
5. MANICKARAJ, M. 2008 Rating and Pricing. NIBM, Pune, India, P3.